الأمم المتحدة

S/2016/645*

مجلس الأمن

Distr.: General
29 July 2016
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام التاسع والعشرين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، الصادر في الوثيقة التي تحمل الرمز S/2016/631.

تؤكّد حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا على مواقفها التي كانت قد أثارتها في رسائلها المتطابقة السابقة الموجهة إلى كل من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، ردا على تقارير الأمين العام السابقة الصادرة بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥). وتود التركيز على النقاط التالية:

١ - ترفض حكومة الجمهورية العربية السورية تعمد معدي التقرير تجاهل حق الحكومة بالدفاع عن شعبها ضد الإرهاب، وخاصة إرهاب ”داعش وجبهة النصرة“ وما يرتبط بهما من تنظيمات، وتطهير أراضيها، استنادا للقانون الدولي، من هذه الجماعات الإرهابية المسلحة، بما في ذلك تطهير محافظة حلب من هذه الجماعات.

إن محاولة تشويه صورة مكافحة سورية للإرهاب هو دليل آخر على انحياز الأمانة العامة وتسييسها للعمل الإنساني خدمة لمصالح سياسية لبعض الدول الإقليمية والغربية. وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على أن جهودها تهدف بشكل أساسي إلى فك حصار الجماعات الإرهابية المسلّحة عن محافظة حلب، التي ركز عليها تقرير الأمين العام، وإنهاء سنوات من المعاناة الإنسانية لأهلها بسبب انتشار الجماعات الإرهابية المسلحة في هذه

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحافظة واستخدام تلك الجماعات للمدنيين كدروع بشرية فيها وارتكابها لجرائم إرهابية مروعة بحق المدنيين هناك. وتنوه الحكومة السورية بأن مبالغة الأمانة العامة في تناول بعض الأوضاع التي لا تستحق ذلك من شأنه أن يساهم في إطالة أمد الأزمة الإنسانية المتفاقمة في المدينة وسقوط المزيد من الضحايا من المدنيين نتيجة لجرائم واعتداءات الجماعات الإرهابية المسلحة.

٢ - تكرر الحكومة السورية استغرابها الشديد لمصادر المعلومات التي تبني الأمانة العامة عليها مواقفها المنحازة ضد الحكومة السورية، فهي معلومات هدفها التضليل والإساءة عن قصد إلى صورة الحكومة السورية، خاصة من خلال تعمد الأمانة العامة تجنب الإشارة إلى الوقائع وجرائم الإرهابيين كما هو وارد في الفقرات ٤ و ٥ و ٨ من التقرير. لا بل وفي قلب هذه الوقائع، ففي داريا على سبيل الذكر لا الحصر، المسلحون هم الذين بادروا بالهجوم على الجيش السوري في التواريخ المذكورة، وأثناء دخول قوافل المساعدات الإنسانية لإحداث خرق في الميدان مما استدعى تصدي قوات الجيش العربي السوري لهم، مما أدى إلى سقوط عدد من الشهداء في صفوف الجيش السوري وإصابة آخرين.

وتستهجن الحكومة السورية استمرار الأمانة العامة بالاعتماد في تقاريرها على معلومات من مصادر غير موثوقة ومسيّسة ومشوّهة كتقارير مفوضية حقوق الإنسان التي تتظاهر من خلالها بإمكانية نقلها لحقيقة مجريات الواقع في سورية وتعداد الخسائر في صفوف المدنيين، بينما في حقيقة الأمر، لم تتمكن المفوضية إلاّ من تغطية مثال واحد عن المعاناة اليومية للمدنيين جراء إطلاق الجماعات الإرهابية المسلحة لقذائف الهاون والصواريخ ضد الأحياء السكنية في حلب. وتحاول المفوضية بذلك تبرئة الجماعات الإرهابية المسلحة المتمركزة في أجزاء من حلب ”كحركة نور الدين الزنكي“ و ”جبهة النصرة وجيش الفتح وأحرار الشام وغيرها“ من المسؤولية عن سقوط عشرات الضحايا من المدنيين، منهم أطفال ونساء. وفي هذا السياق ذاته، ترفض الحكومة السورية محاولات معدّي التقرير التشكيك بالمعلومات التي توافيهم بها الحكومة حول أعداد الضحايا بنتيجة الاعتداءات الإرهابية في شهر حزيران/يونيه كما ورد في الفقرة رقم ٩.

وتؤكد الحكومة السورية حرصها على أن تقدم الأمانة العامة تقارير ذات مصداقية ونقلها لحقيقة وأسباب تفاقم الوضع الإنساني في سورية. ولهذا الهدف، تستمر الحكومة السورية بتزويد الأمانة العامة بمعلومات محدَّثة ودورية وموثقة حيال تطورات الأوضاع الإنسانية في سورية.

٣ - تكرر الحكومة السورية رفضها لاستمرار الأمانة العامة بمحاولات تلميع صورة الجماعات الإرهابية المسلحة من خلال تسميتهم ''بالمعارضة المسلحة من غير الدول''، كما ورد في الفقرات ٤ و ٧ و ٨ و ٩. وفي ضوء عجز الأمانة العامة عن الإجابة على تساؤلاتنا المطروحة سابقا عن المستند القانوني الدولي الذي يبرر للأمانة العامة تسميتها مثلا ''جبهة النصرة'' الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن للأفراد والكيانات والجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، والتي تشكل العمود الفقري لما يسمى ''جيش الفتح'' في إدلب، بأنها ''معارضة مسلّحة من غير الدول'' كما ورد في الفقرة رقم ١٣ من التقرير، فإن جميع المعلومات التي تسوقها الأمانة العامة حول هذا الموضوع غير جدية ومضللة عن عمد وتشجع الجماعات الإرهابية المسلحة والدول الداعمة لها على الاستمرار في جرائمها ضد الشعب السوري. وتستهجن الحكومة السورية أيضا عدم قيام الأمانة العامة بتسمية الجماعات الإرهابية التي تقوم بفصل الأسر عن بعضها وتهجير بعضها الآخر وتجنيد الأطفال في صفوفها في مناطق انتشار هذه الجماعات كما ورد في الفقرة ٤٤.

٤ - تستغرب الحكومة السورية عدم إشارة الأمانة العامة في الفقرة رقم ٧ إلى التوصيف الأممي لكل من تنظيمي ''داعش وجبهة النصرة'' على أنهما تنظيمان إرهابيان، وتستغرب محاولة الأمانة العامة عدم تقديم توصيف دقيق للقتال الدائر بين التنظيمين الإرهابيين في مخيم اليرموك المحاصر من الداخل من قبلهما.

٥ - تستنكر الحكومة السورية محاولات الأمانة العامة الترويج للعمليات التي تقوم بها طائرات ما يسمى ''التحالف الدولي'' بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عبر تلميع هذه العمليات، كما ورد في الفقرة رقم ١٢، والتغاضي المتعمد عما ينتج عن عمليات القصف الجوي من ضحايا مدنيين ودمار هائل في البنى التحتية اعترفت بها الولايات المتحدة، بينما يقوم معدو التقرير بسرد الأكاذيب حيال العمليات الجوية لسلاح الجو السوري خلال استهدافه لإرهابيي ''داعش والنصرة'' والجماعات المرتبطة بهما وبتنظيم القاعدة.

٦ - تأسف الحكومة السورية للنهج الانتقائي والبعيد عن المبادئ الإنسانية لمعدي التقرير والمتمثل بتسليطهم الضوء على معاناة السوريين في بعض المناطق دون غيرها، وهو ما يتضّح من خلال عدم إيلاء الأمانة العامة الاهتمام اللازم للوضع المعيشي والصحي المتدهور لسكان بلدتي كفريا والفوعة ومعاناتهم من الجوع والعطش والحرمان من الأدوية منذ شهور، بالإضافة إلى تعرضهم اليومي لمختلف أنواع القذائف العشوائية للجماعات الإرهابية المسلحة التي تحاصر البلدتين، وتجاهل الأمانة العامة أيضا الإشارة إلى قيام هذه الجماعات بمنع فريق التقييم الإنساني الأممي من دخول البلدتين منذ عدة أشهر ولغاية تاريخه.

٧ - تدين الحكومة السورية بشدّة التغاضي المتعمد والمتكرر للأمانة العامة عن التداعيات الكارثية على الوضع الإنساني للسوريين نتيجة لاستمرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية بفرض تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب ضد قطاعات مهمة تستجيب لاحتياجات السوريين اليومية وتعزز صمودهم، كقطاعات الصحة والتعليم والطاقة والغذاء والمياه وغيرها. تلك التدابير التي تؤثر سلبا على العمل الإنساني الذي تقوم به الحكومة السورية والجمعيات الأهلية والمنظمات الأممية والدولية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في سورية، وهو الأمر الذي اعترف به بعض مسؤولي الأمانة العامة، وبالتالي فإن تطرّق الأمانة العامة إلى مسألة أثر تلك التدابير على الوضع الإنساني في سورية يأتي حكما في صلب ولايتها.

٨ - تكرر الحكومة السورية موقفها حيال عدم فعالية المساعدات المرسلة عبر الحدود، واستهجانها لتعمّد الأمانة العامة الاستمرار بالتغطية على وقوع هذه المساعدات بيد الجماعات الإرهابية المسلحة المنتشرة في المناطق المستهدفة ودون انقطاع. كما إن الإخطارات المرسلة إلى الحكومة السورية ما زالت على حالها لا تلبي الحد الأدنى من المصداقية، سواء لناحية الأرقام أو المعلومات أو أعداد المستفيدين من المساعدات، والجهة التي تقوم باستلامها وتوزيعها على مستحقيها من المدنيين. كما تستهجن محاولات الأمانة العامة تضخيم أعداد المستفيدين من هذه المساعدات ليصل إلى الملايين الوهميين في مناطق يصل تعداد السكان فيها، بمن فيهم الأطفال، إلى الآلاف فقط! كما تعيد الحكومة السورية في هذا السياق، التأكيد على أن آلية الرصد الأممية لا تستطيع، بل هي عاجزة عن التحقق من وصول هذه المساعدات المرسلة عبر الحدود إلى مستحقيها لغاية تاريخه. وتذكّر أيضا بأن معابر باب الهوى وباب السلامة والرمثا الحدودية هي نفس المعابر التي يتم تهريب السلاح والعتاد عبرها إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية. وكانت الحكومة السورية قد أكّدت أن الهلال الأحمر العربي السوري على استعداد للقيام بمهام مراقبة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، إلاّ أن الأمم المتحدة عاجزة عن الاستجابة لذلك.

٩ - لا توافق الحكومة السورية على تضمين الأمانة العامة التقرير لمعلومات غير محدّثة حول الطلبات المقدّمة من منظمة الصحة العالمية لإيصال مساعدات طبية لمناطق عدة في سورية، حيث وافقت الحكومة السورية لمنظمة الصحة العالمية منذ بداية العام ٢٠١٦، وحتى تاريخه، على١٢طلبا (وليس على٦طلبات فقط)، كان آخرها إيصال مساعدات طبية إلى منطقة الهامة. كما لم توافق الحكومة السورية على عدّة طلبات للمنظمة بسبب انتشار الجماعات الإرهابية المسلّحة في المناطق المستهدفة وتعذر ضمان أمن وسلامة العاملين

الإنسانيين. وتعبر الحكومة السورية عن استغرابها لتجاهل الأمانة العامة، في سياق إشارتها إلى حملة التلقيح، للتسهيلات التي قدمتها الحكومة السورية لإنجاز حملة اللقاح الوطنية في جميع المحافظات السورية، بينما تحدث المنظمات الإرهابية المسلحة خطة التلقيح التي تم الاتفاق عليها مع منظمة الصحة العالمية والحكومة السورية وأعاقت عمليات التلقيح في أنحاء عدّة من البلاد.

١٠ - تعيد الحكومة السورية تأكيدها على أن الالتفاف من قبل معدّي التقرير على حقيقة أن النجاح المحقق في إيصال المساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات الأممية والدولية، سواء إلى المناطق المستقرة أو غير المستقرة، وآخرها تلك التي تمت خلال شهر حزيران/يونيه الماضي (ما ورد في الفقرات ٢٩ و ٣٢ و ٤٥)، لم يكن ليتحقق لولا المساعدة والتسهيلات المقدمة من قبل الحكومة السورية. وفي هذا الصدد، تشير إلى أن الحكومة السورية قد أعلمت الأمم المتحدة بموافقتها على خطة شهر تموز/يوليه لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق غير المستقرة التي بلغت ٨٨ منطقة، ويبلغ عدد سكانها المتضررين من إرهاب الجماعات الإرهابية المسلحة ٤٥٣ ٣٧٩ ١ نسمة بحسب الإحصاءات الرسمية.

١١ - تستهجن الحكومة السورية تغاضي الأمانة العامة عند حديثها عن معوقات الوصول الإنساني، عن الإبلاغ عن مسؤولية الجماعات الإرهابية المسلّحة، التي يسميها البعض بـ ''المعتدلة''، عن عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية للعديد من المناطق التي تنتشر بها أو تحاصرها. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، منعت تلك الجماعات وصول خدمات المياه والكهرباء وغيرهما من الخدمات الأساسية للسوريين المدنيين في محافظة حلب (الفقرة رقم ٣٥). كما أغفلت الأمانة العامة الإشارة إلى سبب منع إيصال المساعدات من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من مخيم اليرموك إلى مناطق يلدا وببيلا وبيت سحم، والمتمثل بقيام مجموعات إرهابية مسلّحة تضم ''داعش وحركة أحرار الشام وجيش الإسلام'' هناك بإصدار بيان تعلن فيه بأنها الجهة الوحيدة المخولة بالإشراف على توزيع المساعدات واستقبال قوافل المساعدات الداخلة إلى يلدا وببيلا وبيت سحم (كما ورد في الفقرة رقم ٣٦).

كذلك فقد أغفل معدو التقرير الأسباب الرئيسية لمعاناة شعبنا المحاصر في حلب من ندرة الكهرباء ومياه الشرب، والتي تعود إلى قيام طيران ما يسمى ''التحالف الدولي'' بقصف محطة الرضوانية منذ عدة أشهر، مما عطلها عن الخدمة، وقيام هذا الطيران والجماعات الإرهابية المسلحة بقصف منشآت تكرير المياه أو تخريبها.

١٢ - ترفض الحكومة السورية إشارة معدّي التقرير، في الفقرة رقم ٣٨، إلى ما أسموه مسؤولية الطرفين عن عدم التوصل إلى اتفاق حول البلدات الأربع (كفريا والفوعة ومضايا والزبداني)، وتؤكد بأن مشغلي الإرهابيين الذين يحاصرون بلدتي الفوعا وكفريا هم السبب في عدم التوصل لاتفاق، خاصة وأن الحكومة السورية أعلمت مكتب المنسّق المقيم بموافقتها على الوصول إلى مضايا والزبداني بشكل مكتوب.

١٣ - تكرر الحكومة السورية استنكارها لاستمرار الأمانة العامة بمحاباة الحكومة التركية على حساب معاناة مئات آلاف المتضررين من المدنيين السوريين في محافظة الحسكة نتيجة إغلاق الحكومة التركية المتعمد لمعبر نصيبين الحدودي وتعمدها رفض الموافقة على طلبات الأمم المتحدة لإدخال مساعدات إنسانية إلى محافظة الحسكة عن طريق هذا المعبر، وتعيد الحكومة السورية في هذا الصدد تأكيدها على أن المعبر ليس مغلقا بشكل مؤقت لأسباب أمنية لقرابة الثمانية أشهر منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كما ورد في الفقرة رقم ٤٠، وإنما لأسباب سياسية معروفة تهدف إلى زيادة معاناة المدنيين السوريين المحاصرين من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، لا سيما تنظيم ''داعش''، إضافة لحصار الحكومة التركية لذات المناطق. وتعبر الحكومة السورية في هذا الصدد عن استنكارها لتقاعس الأمم المتحدة وبعض أعضاء مجلس الأمن والمهتمين بالشأن الإنساني في مجموعة الدعم الدولية حول سورية عن بذل أي جهود للضغط على الحكومة التركية للسماح بإدخال المساعدات من معبر نصيبين بشكل فوري إلى محافظة الحسكة والصمت إزاء الأكاذيب التي يبرر بها مندوب تركيا في مجموعة دعم سورية في جنيف ممارسات حكومته اللاإنسانية.

١٤ - توضح الحكومة السورية بأن عدد طلبات منح تأشيرات الدخول إلى القطر لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي تمت الموافقة عليها في شهر حزيران/يونيه بلغ ٢٦ طلبا وليس١٣طلبا، موقوفة بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

١٥ - تود الحكومة السورية الإشارة إلى أنها كانت قد أبلغت الجانب الأممي بمصير عدد من الموظفين المحليين ممن تم اعتقالهم بتهم الإرهاب والتعاون مع الإرهابيين، وتّمت إحالتهم للقضاء المختص، وبناء عليه، فإنها تستغرب قيام الجانب الأممي بالإشارة إليهم على أنهم أشخاص معتقلون. والسؤال هو: لماذا تسمي الأمم المتحدة من يتم التحقيق معهم أو تورطوا في الإرهاب بأنهم موظفوها؟

١٦ - تستهجن الحكومة السورية محاولات الأمانة العامة المتكررة خلق انطباع سلبي حول عمل المنظمات غير الحكومية الأجنبية في سورية، بينما تحظى تلك المنظمات بالتسهيلات والتعاون الممكن من قبل الحكومة السورية في سبيل إنجاز عملها، بالتعاون مع شركائها

الوطنيين، بالشكل الأمثل وبما يلبي احتياجات أكبر عدد ممكن من السوريين المتضررين. كما تنوه سورية مجددا للأمانة العامة بأن عدد المنظمات غير الحكومية الأجنبية المرخص لها بالعمل في سورية في المجال الإنساني والإغاثي بلغ حتى تاريخه ٢١ منظمة وليس ١٧ كما ورد في التقرير. كما تنفي الحكومة السورية وجود قيود تحدّ من عمل المنظمات غير الحكومية الأجنبية، بل المطلوب منها العمل وفق القوانين والأنظمة السورية.

١٧ - تكرّر حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا موقفها الثابت المتمثّل بأنّ حلّ الأزمة في سورية هو حلّ سياسي، أساسه حوار سوري - سوري، وبقيادة سورية دون تدخل خارجي ودون شروط مسبقة. وتؤكد بأن المسار السياسي يسير بالتوازي مع مسار مكافحة الإرهاب الذي سيبقى مستمرا ولن يتوقف حتى القضاء على جميع الجماعات الإرهابية المسلّحة الناشطة والمنتشرة في سورية. وفي هذا السياق، تعيد الحكومة السورية التأكيد على أهمية قيام المبعوث الخاص للأمين العام بمهامه، وتذكّر بأن نجاح المسار السياسي وتحسّن الوضع الإنساني بشكل ملموس سيعتمدان بشكل رئيسي على توفّر مناخ من الالتزام الدولي والإقليمي بمحاربة الإرهاب في سورية بشكل جدي وبعيدا عن التسييس، وكذلك الرفع الفوري للتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري دون أي سند قانوني أو أخلاقي.

١٨ - تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها لمجلس الأمن بإلزام الدول الداعمة والممولة للجماعات الإرهابية المسلحة بالتوقف عن تقديم جميع أشكال الدعم والتمويل لهذه الجماعات، إنفاذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، حيث يشكّل الالتزام بهذه القرارات وإنفاذ مضمونها مفتاح الحل المبتغى للوضع في سورية ولتحقيق إيصال غير مسبوق للمساعدات الإنسانية للمحتاجين في سورية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري
السفير
المندوب الدائم

المرفق الأول للرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

قائمة ببعض الجرائم والهجمات العشوائية التي ارتكبتها ونفذتها ''داعش''، و ''جبهة النصرة''، و ''الجيش الحر''، و ''جيش الإسلام''، و ''أحرار الشام'' و ''جيش الفتح'' وغيرها من الجماعات الإرهابية المسلحة التي يتجاهلها معدو التقرير

- بلغ عدد الشهداء، ضحايا الجرائم الإرهابية من المدنيين في المحافظات السورية، باستثناء محافظتي الرقة، وإدلب، ٢٩٧ شهيدا، من بينهم ١٥ طفلا. كما بلغ عدد المصابين من المدنيين ٢٣٧ مدنيا، من بينهم ١٥٥ طفلا، وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢٢ أيار/مايو ولغاية ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

- بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٦ في دمشق وريف دمشق، قامت المجموعات الإرهابية المسلحة بقصف مدينة دمشق، وأسفر هذا العدوان الذي استهدف الأحياء السكنية (باب توما – المزة – عرنوس – ضاحية حرستا السكنية) عن استشهاد ثمانية مدنيين، من بينهم نساء وأطفال، وإصابة ١٦ مدنياً بعضهم إصاباته بالغة، ووقوع أضرار مادية كبيرة.

- بتاريخ ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في مدينة حلب، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يُسمى بـ ''جبهة النصرة''، و ''كتيبة نور الدين الزنكي''، و ''الجبهة الإسلامية''، و ''لواء التوحيد''، و ''لواء شهداء بدر''، و ''لواء المهاجرين''، و ''درع الشمال''، في أحياء (بني زيد – الراشدين – بستان القصر) بعمليات قنص ورمي قذائف هاون وأسطوانات غاز باتجاه أحياء (الأشرفية، الموكامبو، ضاحية الأسد بالحمدانية، الفيض) مما أدى إلى استشهاد أربعة نساء وإصابة ٢٩ شخصا، بينهم نساء وأطفال ووقوع أضرار مادية في بعض الأبنية والمحلات التجارية والسيارات.

- بتاريخ ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في اللاذقية، سقطت قذيفتان صاروخيتان في مدينة القرداحة مما أدى لاستشهاد امرأة وإصابة ثلاثة أشخاص.

- بتاريخ ٣ و ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في اللاذقية، سقطت قذيفتان صاروخيتان في مدينة القرداحة مما أدى لاستشهاد امرأة وإصابة شخص وامرأتين بشظايا ووقوع أضرار مادية في بعض الأبنية والمحلات التجارية والسيارات.

- بتاريخ ٣ و ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في حلب، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يُسمى بـ ''جبهة النصرة''، و ''كتيبة نور الدين الزنكي''، و ''الجبهة الإسلامية''، و ''لواء التوحيد''، و ''لواء شهداء بدر''، و ''لواء المهاجرين''، و ''درع الشمال''، في أحياء (بستان القصر – الراشدين – الأنصاري – بستان الباشا) برمي قذائف هاون وأسطوانات غاز باتجاه أحياء (المشارقة – مشروع ١ ٠٧٠ شقة – سيف الدولة – الميدان ميسلون)، ما أدى إلى استشهاد شخصين وإصابة٣٠شخصا ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في حلب، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يُسمى بـ ''جبهة النصرة''، و ''كتيبة نور الدين الزنكي''، و ''الجبهة الإسلامية''، و ''لواء التوحيد''، و ''لواء شهداء بدر''، و ''لواء المهاجرين''، و ''درع الشمال''، في أحياء (بستان الباشا – بستان القصر، وبني زيد، وبستان الباشا، والراشدين – الميسر)، برمي قذائف هاون وأسطوانات غاز باتجاه أحياء (الميدان – السليمانية – السريان القديمة – الإذاعة – الهزازة – التلل – الفيض – الشهباء – الحمدانية – حلب الجديدة – ساحة مطار حلب الدولي)، ما أدى إلى استشهاد خمسة مدنيين وإصابة ٨٤ شخصا، بينهم نساء وأطفال، ووقوع أضرار مادية في بعض الأبنية والمحلات التجارية والسيارات.

- بتاريخ ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في حلب، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يسمى بـ ''جبهة النصرة''، و ''كتيبة نور الدين الزنكي''، و ''الجبهة الإسلامية''، و ''لواء التوحيد''، و ''لواء شهداء بدر''، و ''لواء المهاجرين''، و ''درع الشمال''، في حي (بستان الباشا) برمي أسطوانات غاز باتجاه حيي (الميدان – الحمدانية)، ما أدّى إلى إصابة شخصين بشظايا ووقوع أضرار مادية في بعض الأبنية والمحلات التجارية والسيارات.

- بتاريخ ٩ و ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في حلب، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يُسمّى بـ ''جبهة النصرة''، و ''كتيبة نور الدين الزنكي''، و ''الجبهة الإسلامية''، و ''لواء التوحيد''، و ''لواء شهداء بدر''، و ''لواء المهاجرين''، و ''درع الشمال''، في أحياء (بني زيد – بستان القصر – باب الحديد – الليرمون – الراشدين – بستان الباشا) برمي أسطوانات غاز باتجاه أحياء (الأشرفية – جانب دوار الباسل – العزيزية، الجميلية – ميسلون – الشرفية – جمعية الزهراء)، ما أدّى إلى استشهاد ثمانية مدنيين وإصابة٢٣ شخصاً مدنياً ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في ريف دمشق، قام تنظيم ''داعش'' الإرهابي بتفجير سيارة من نوع ميتسوبيشي بيك آب دبل كبين على متنها ثلاثة إرهابيين انتحاريين، حيث قام الانتحاري الأول بتفجير نفسه بواسطة حزام ناسف أمام حاجز التفتيش مما أدّى إلى وفاة العنصر وإصابة اثنين آخرين، حيث تمكنت السيارة من عبور الحاجز مسرعة باتجاه شارع التين (وهو سوق شعبي مكتظ بالمواطنين) أسفر عن استشهاد ١٣ مدنيا معظمهم من النساء والأطفال وإصابة ٦٠ مدنيا بشظايا ووقوع أضرار مادية كبيرة.

- بتاريخ ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في مدينة حلب، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية لـ ''جبهة النصرة''، و ''كتيبة نور الدين الزنكي''، و ''الجبهة الإسلامية''، و ''لواء التوحيد''، و ''لواء شهداء بدر''، و ''لواء المهاجرين''، و ''درع الشمال'' برمي أسطوانات غاز باتجاه أحياء (الخالدية – الفرقان – الأعظمية – جمعية الزهراء – الميدان الحديقة العامة جانب الكافيتريا)، ما أدّى إلى استشهاد شخص وإصابة ٢٤ مدنيا، بينهم نساء وأطفال، ووقوع أضرار مادية في بعض الأبنية والمحلات التجارية والسيارات.

- بتاريخ ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في مدينة ريف دمشق، قامت مجموعة إرهابية بتفجير عبوة ناسفة على خط الغاز العربي (٣٦ إنش) المار ببلدة جيرود والناصرية وجبل البترا الذي يغذي المنطقة الجنوبية ومحطات توليد الكهرباء في الناصرية وتشرين والدير وذلك في منطقة الصمام المقطعي رقم ٦٠٠٧ مقابل مطحنة الناصرية في جيرود الواقعة تحت سيطرة المجموعات الإرهابية مما أدى إلى تخريب الخط وانقطاع ضخ الغاز وقامت المجموعات الإرهابية في المنطقة بمنع ورشات الصيانة من إصلاح خط الغاز على الرغم من تدخل وجهاء البلدة.

- بتاريخ ٢٠ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في مدينة حلب، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يُسمى بـ ''جبهة النصرة''، و ''كتيبة نور الدين الزنكي''، و ''الجبهة الإسلامية''، و ''لواء التوحيد''، و ''لواء شهداء بدر''، و ''لواء المهاجرين''، و ''درع الشمال''، من أحياء (بني زيد وبستان القصر، وبستان الباشا) بعمليات قنص ورمي قذائف هاون وأسطوانات غاز باتجاه أحياء (الخالدية ومحيط فرع المرور والمشارقة وبستان الزهرة والميدان) مما أدى إلى إصابة ١٩ مدنيا وثلاثة أطفال وامرأتين، ووقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في مدينة ريف دمشق، قامت مجموعة إرهابية مسلحة مجهولة الانتماء في بلدة مسحرة بالقنيطرة برمي ١٣ قذيفة صاروخية على بلدتي دورين وبركة الدم التابعتين لناحية سعسع مما أدى إلى استشهاد طفل وإصابة شخص وامرأتين وطفلين بشظايا ووقوع أضرار مادية في بعض المنازل.

- بتاريخ ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في اللاذقية، انفجرت سيارة في مركز انطلاق جبلة الجديد أعقبه قيام شخصين انتحاريين بتفجير نفسيهما أمام مدخل قسم كهرباء جبلة وعلى تقاطع حيي التضامن والفوار، ثم قام شخص انتحاري آخر بتفجير نفسه في المشفى الوطني بجبلة مما أدّى إلى استشهاد ١٢٥ مدنيا وإصابة آخرين ووقوع أضرار مادية كبيرة وخروج المشفى عن الخدمة.

- بتاريخ ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في حلب، قامت المجموعات الإرهابية المسلحة المنتمية لـ ''جبهة النصرة''، و ''كتيبة نور الدين الزنكي''، و ''الجبهة الإسلامية''، و ''لواء التوحيد''، و ''لواء شهداء بدر''، و ''لواء المهاجرين''، و ''درع الشمال''، برمي أسطوانات غاز باتجاه أحياء (الحمدانية – الخالدية – صلاح الدين – الأعظمية)، ما أدّى إلى استشهاد أربعة مدنيين وإصابة ١٢ مدنيا بشظايا، ووقوع أضرار مادية في بعض الأبنية، كما قامت تلك المجموعات بعمليات قنص ورمي قذائف هاون وأسطوانات غاز باتجاه أحياء (باب الفرج – الراموسة – شارع النيل – الحمدانية – حلب الجديدة – الميدان) مما أدّى إلى استشهاد أربعة أشخاص وامرأتين وطفلين و ١٥ مدنيا بشظايا بينهم نساء وأطفال ووقوع أضرار مادية في بعض الأبنية والمحلات التجارية والسيارات.

- بتاريخ ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في دير الزور، قامت المجموعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى تنظيم ''داعش'' بإطلاق النار ورمي قذائف هاون على حيي (هرابش والحويقة) مما أدى إلى إصابة شخصين وامرأتين ووقوع أضرار مادية في الأبنية والمحلات التجارية.

- بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في دير الزور، قامت المجموعات الإرهابية المسلحة المنتمية إلى ما يُسمى تنظيم ''داعش'' برمي ثماني قذائف هاون على حي هرابش بالمدينة مما أدى إلى استشهاد طفلة وإصابة امرأة وطفل، كما قامت أيضا المجموعات الإرهابية ''داعش'' برمي خمس قذائف على حي القصور مما أدى إلى استشهاد أربعة أشخاص وإصابة ثلاثة بشظايا.

المرفق الثاني للرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

قائمة ببعض الأمثلة بشأن ما تم إيصاله من مساعدات إنسانية خلال شهر حزيران/يونيه من العام ٢٠١٦ وذلك بتسهيلات مُقدّمة من حكومة الجمهورية العربية السورية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وبالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها منظمة الهلال الأحمر العربي السوري

- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، وبتسهيلات تامة من الحكومة السورية، بإيصال مساعدات إنسانية، غذائية وغير غذائية، وصحية، مقدّمة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة من داخل الأراضي السورية، إلى جميع المحافظات بما فيها محافظات ريف دمشق، وحلب والقنيطرة، والحسكة، وحمص، وحماة، ودرعا. وقد بلغ عدد المستفيدين من السلل الغذائية المُقدّمة من برنامج الأغذية العالمي عن طريق الهلال الأحمر السوري٠٠٠ ٦٧٠ ١مستفيد، أي٠٠٠ ٣٨٢ عائلة. كما بلغ عدد المستفيدين من السلل الغذائية المقدمة من الجانب الأممي والموزعة من خلال المنظمات الوطنية غير الحكومية حوالي ٩٠٤ ٣١١ ١ مستفيدين، ليصل بذلك مجموع المستفيدين من المساعدات الإنسانية الأممية الموزعة من داخل الأراضي السورية ٩٠٤ ٩٨١ ٢ مستفيدين، أي ٣٨١ ٥٩٦ عائلة، تمّ توزيع المساعدات من قبل منظمة الهلال الأحمر العربي السوري على المحافظات كالتالي: ٧٣٠ ١٠٣ سلة في ريف دمشق، و ٨٥٠ ١٩ سلة في درعا وريفها، و ١٠٠ ٧١ سلة في حلب وريفها، و ١٦١ سلة في الحسكة، و ٢٠٠ ٤١ سلة في حماة وريفها، و ٢٠٠ ٦٨ سلة في حمص وريفها، و ٤٩٠ ١٢ سلة في السويداء، و ٧٤٩ ٦٤ سلة في دمشق و ٠٠٠ ٢٨ سلة في اللاذقية، و ٩٩٩ ٧ سلة في القنيطرة، و ٠٠٠ ٢٦ سلة في طرطوس.
- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، وبالتعاون المتعدد الأوجه من قبل الحكومة السورية، بإيصال مساعدات إنسانية مقدّمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر من داخل الأراضي السورية إلى غالبية المحافظات بما فيها ريف دمشق والقنيطرة وحلب وحماة وحمص. وقد بلغ إجمالي ما تم إيصاله من مساعدات غذائية ٤٤١ ١١٤ سلة غذائية بالإضافة إلى ٤٠٠ ٧١ سلة معلبات غذائية ومواد غذائية للمطابخ الجماعية لمئات الآلاف من المستفيدين.

- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، وبدعم من حكومة الجمهورية العربية السورية، بإيصال مساعدات إنسانية (مواد غذائية وغير غذائية وصحية ومواد تنقية مياه وكراسي للعجزة ومواد تغذية للأطفال) مُقدّمة من المنظمات الأممية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمات غير حكومية أجنبية في سورية، حيث تمّ توزيعها على مئات آلاف المستفيدين في كل من محافظات حلب، وريف دمشق، ودرعا، والقنيطرة، ودمشق، وحمص، وحماة، والسويداء، وطرطوس، واللاذقية.

- بلغ إجمالي ما تم إيصاله من مساعدات غذائية لأهالي المخيم من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بتسهيلات مقدمة من الحكومة السورية منذ عام ٢٠١٤ ولغاية شهر أيار/مايو ٢٠١٦ ما يصل إلى ٩٨٢ ١٣٦ سلة غذائية، و ٥٨٠ ٤٢ سلة صحية، بالإضافة للعملية المستمرة لتزويدهم بالمواد غير الغذائية وأغذية أخرى والرعاية الطبية، ونُذكر بأن اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في مناطق يلدا وببيلا وبيت سحم هم من أهالي مخيم اليرموك الذين نزحوا منه بعد اجتياح تنظيم داعش الإرهابي للمخيم في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥ بالتواطؤ مع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي والجماعات الإرهابية المسلحة المنتشرة داخل المخيم. وقد توقفت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عن تقديم مساعداتها إلى أهالي مخيم اليرموك عن طريق يلدا وببيلا وبيت سحم بسبب قيام المجموعات الإرهابية المسلحة هناك بإصدار بيان تعلن فيه بأنها الجهة الوحيدة المخولة بالإشراف على توزيع المساعدات واستقبال قوافل المساعدات الداخلة إلى يلدا وببيلا وبيت سحم.